جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

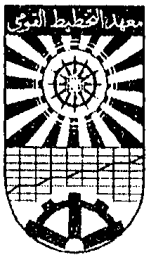

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٢)

الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى

يوليو ٢٠٠٢

تقديم

تصدر هذه السلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيلة فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة (قضايا التخطيط و التنمية) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقاة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .

ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

فريق البحث

١- أ.د. هدى صالح النمر — الباحث الرئيسى

٢- أ.د. احمد عبد الوهاب برانيه

٣- أ.د. محمد سمير نمصطفى

٤-ا.د. عبد القادر محمد دياب

٥-د. نجوان سعدالدين

الفريق المعاون

ا.سحر البهائى

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	ك
الفصل الأول	التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته " إطار نظرى"	١
١-	مقدمة	١
٢-	نظام آليات السوق الحرة وحتمية التخطيط للتنمية	٢
٣-	التجارب الدولية فى التخطيط للتنمية	٥
٤-	التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته	١٠
٤-١	مفهوم المشاركة فى العملية التخطيطية ومبرراتها	١٠
٤-٢	الأعمال والأنشطة التخطيطية فى إعداد الخطة الزراعية ومجالات المشار	١٢
٤-٢-١	تحديد الأهداف الأولية للخطة	١٢
٤-٢-٢	مسح تشخيصى وتقويمى لقطاع الزراعة	١٣
٤-٢-٢-١	مسح وتقويم الموارد الزراعية المتاحة	١٤
٤-٢-٢-٢	تحديد دور الزراعة فى الإقتصاد القومى	١٦
٤-٢-٢-٣	الوضع الحالى وإمكانيات التنمية	١٦
٤-٢-٢-٤	دور الصناعات الزراعية فى التنمية	١٨
٤-٢-٢-٥	التنبؤ بالطلب على السلع الزراعية ، والعرض منها	١٩
٤-٢-٢-٦	تحديد الفجوات فى المعلومات	١٩
٤-٢-٣	تحديد الأهداف الكمية وتخصيص الموارد	٢٠
٤-٢-٤	حديد إستراتيجية التنمية	٢٠
٤-٢-٥	تحديد السياسات وأدوات تحقيق أهداف الخطة	٢١
٤-٢-٦	البرنامج التمويلى للخطة	٢٢
٤-٢-٧	نظام متابعة أداء وإنجازات الخطة وتقييم نتائجها	٢٢
٤-٣	أطراف وقنوات المشاركة فى إعداد الخطة	٢٥
٤-٤	مشاكل وأوجه القصور فى نظام التخطيط بالمشاركة	٢٧

الفصل الثانى	الإطار المؤسسى فى قطاع الزراعه المصرية ونظام وآليات إعداد الخطة الزراعية	٣١
١-	مقدمة	٣١
٢-	لإطار المؤسسى بقطاع الزراعة وإختصاصات ومسئوليات وحداته المؤسسية	٣١
٢-١	وزارة الزراعة ومايتبعها من هيئات ووحدات	٣١
٢-١-١	ديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى	٣٢
٢-١-١-١	قطاع الشئون الإقتصادية	٣٢
٢-١-١-٢	قطاع الإرشاد الزراعى	٣٤
٢-١-١-٣	قطاع الخدمات الزراعية	٣٤
٢-١-١-٤	قطاع استصلاح الأراضى	٣٥
٢-١-١-٥	قطاع تنمية الثروة الحيوانية	٣٦
٢-١-٢	الهيئات والوحدات التابعة لوزير الزراعة	٣٨
٢-١-٢-١	البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى	٣٩
٢-١-٢-٢	الهيئة الزراعية المصرية	٤٠
٢-١-٢-٣	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	٤١
٢-١-٢-٤	الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى	٤٢
٢-١-٢-٥	لهيئة العامة للخدمات البيطرية	٤٤
٢-١-٢-٦	الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٤٤
٢-١-٢-٧	الهيئة العامة للإصلاح الزراعى	٤٥
٢-١-٢-٨	مركز البحوث الزراعية	٤٦
٢-١-٢-٩	مركز بحوث الصحراء	٤٧
٢-١-٢-١٠	صندوق تحسين الأقطان	٤٨
٢-١-٢-١١	الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية	٤٩
٢-٢	التعاونيات الزراعية	٤٩
٢-٣	الشركات الزراعية التابعة لقطاع الأعمال العام	٥٤
٢-٤	إتحادات وجمعيات المنتجين والمصدرين الزراعيين	٥٥
٢-٥	المجلس السلعى للحاصلات الزراعية	٥٨

٣-	وزارة الموارد المائية والرى	٥٩
٤-	المؤسسات غير الزراعية المعنية بالتنمية الزراعية	٦١
٤-١	وزارة التخطيط	٦١
٤-٢	وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجية	٦٤
٤-٣	اتحاد الصناعات المصرية	٦٤
٤-٤	الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية	٦٤
٥-	النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية وآلياته	٦٥
٦-	إيجابيات وسلبيات النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية	٦٧
الفصل الثالث	**تصورات حول أدوات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية ونظام إدارة العملية التخطيطية وإعداد الخطة الزراعية**	٧٣
١-	مقدمة	٧٣
٢-	مقومات وعناصر تفعيل المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية	٧٤
٢-١	إستكمال وتطوير الإطار المؤسسى	٧٤
٢-٢	تفعيل دور المؤسسات السياسية المحلية فى التخطيط للتنمية	٩٤
٢-٣	المشاركة بالطرق الملائمة فى البحث والتقييم	٩٥
٢-٤	تفعيل دورالمجتمعات المحلية فىتخطيط وإدارة مشروعات التنمية	٩٦
٢-٥	تنمية مهارات الكوادر الإرشادية وتطوير مواقفها	٩٧
٣-	الإطار التنظيمى لإعداد الخطة الزراعية وإدارة العملية التخطيطية	٩٨
٣-١	الإطار التنظيمى لإعداد الخطة وواجباته ومسئولياته	٩٨
٣-١-١	اللجنة المركزيه لإعداد الخطة الزراعية	٩٨
٣-١-٢	اللجنة العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظة	١٠١
٣-١-٣	لجنة إعداد الخطة بالمركز الإدارى	١٠٣
٣-١-٤	لجنة إعداد الخطة بالقرية	١٠٤
٣-٢	إدارة عملية إعداد الخطة	١٠٥
موجز وتوصيات		١١٣
مراجع		١٣١
ملاحق		١٣٥

المقدمة

المقدمة

يشهد النظام الإقتصادى المصرى ومنذ فترة إقتربت من العقدين تحولاً تدريجياً نحو الأخذ بنظام الإقتصاد الحر حيث التوجه لمنح القطاع الخاص دوراً رئيسياً فى جهود التنمية الإقتصادية وفى إطار نظام آليات السوق الحرة ، حيث إتسمت هذه الفترة بتطبيق السياسات الإقتصادية التى شجعت القطاع الخاص من أفراد وشركات على المشاركة فى جهود التنمية سواء من خلال الإستثمار فى المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة ، أو من خلال تملك وإدارة الكثير من مؤسسات ووحدات القطاع العام والحكومى القائمة ، وحيث تشير المؤشرات المرتبطة بذلك إلى وجود دوراً كبيراً نسبياً فى الوقت الحاضر لمشاركة القطاع الخاص فى النشاط الإقتصادى ليس فى الإطار الوطنى الداخلى فقط بل أيضاً فى مجال العلاقات الإقتصادية لمصر مع العالم الخارجى . وإذا كانت السنوات السابقة على بداية هذا التحول قد إقترنت بوجود نظام الإقتصاد الموجه بما يتضمنه من دور كبير للقطاع العام والحكومى فى جهود التنمية والمقرون بنظام التخطيط الإلزامى ، فإن التوجهات الأخيرة كانت تستلزم بدورها إعادة النظر فى نظام التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع والتوجه نحو نظام جديد يتوائم مع ظروف التوجهات الإقتصادية الأخيرة والتى تستند الدولة فى إطارها وفى إدارتها للنشاط الإقتصادى على ما تضعه من سياسات بغرض توجيه النشاط الإقتصادى للقطاع الخاص فى المسارات التى تحقق الأهداف القومية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار الحرية الإقتصادية دون إلزام بإستثناء ماقد تفرضه حاجات إجتماعية أو قومية محددة ، وهو مايعرف عادة بنظام التخطيط التأشيرى .

إن التوجه نحو نظام التخطيط التأشيرى بما يتضمنه من سياسات حكومية بغرض تشجيع وتوجيه النشاط الإقتصادى للقطاع الخاص من أفراد وشركات ليس هو بالضمان الوحيد لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسات نظراً لما قد يوجد من تباين أو تعارض مابين أولويات وإمكانيات شركاء التنمية عن تلك التى توضع على أساسها مثل هذه السياسات ، ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود إطار يجمع ما بين المؤسسات الحكومية المعنية بالتخطيط للتنمية وشركاء التنمية من قطاع خاص وعام بغرض التشاور والتنسيق بشأن أولويات التنمية والوصول إلى ما يقرب الإتفاق العام حول هذه الأولويات ، ومن ثم السياسات الحكومية وإلتزامات شركاء التنمية فى هذا الشأن . ومن هنا كانت الدعوة الأخيرة إلى الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية .

إن التوجه نحو الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية قد يبدو على أنه ليس بالأمر اليسير بالنسبة لشركاء التنمية فى قطاع الزراعة المصرية لأسباب كثيرة يأتى فى مقدمتها كثرة أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية والتى قد تقترب من ٣ مليون منشأة صغيرة والتى تعد فى حكم الطرف الأول المستهدف بنظام المشاركة ، فى نفس الوقت الذى يغيب فيه وجود المنشآت الزراعية الكبيرة التى يمكن أن تلعب دوراً ملموساً فى التنمية الزراعية . ويشارك فى هذه الأسباب أيضاً وجود شركاء آخرين ذو إرتباط بالتنمية الزراعية قد يمثل إنحراف أولوياتهم وأهدافهم عن تلك الأولويات والأهداف التى تتسق مع أهداف التنمية الزراعية أحد المحددات التى تواجه التنمية الزراعية . وتتشكل هذه الأطراف فى مجموعها من المؤسسات والأفراد المشتغلين بتسويق المحاصيل والمدخلات الزراعية ، ومن مؤسسات تصنيع المدخلات الزراعية ، إلى جانب مؤسسات تصنيع المحاصيل الزراعية ، فضلاً عن المؤسسات المشتغلة بتصديرها أو إستيرادها ، كما يضاف إلى ذلك أيضاً المؤسسات الحكومية القائمة على توفير الخدمات العامة لمجتمع المنتجين الزراعيين وكذلك مؤسسات البحث العلمى فى الزراعة . وقد يزيد من حدة هذه الأسباب كأحد المعوقات التى تواجه الأخذ بنظام المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية ضعف أو غياب الإطار التنظيمى الذى يجمع كل من أطراف التنمية الزراعية المشار إليهم والذى يمكن أن يمثل القناة التى يعبر من خلالها كل طرف منها عن أولوياته وأهدافه ، وذلك فضلاً عن الحاجة إلى الإطار التنظيمى الذى يمكن من خلاله تشاور وتنسيق هذه الأطراف فيما بينها من أجل التخطيط للتنمية الزراعية .

ولهذا وللأسباب سابقة الذكر حدد هدف الدراسة الحالية فى دراسة الإطار المؤسسى والتنظيمى بقطاع الزراعة المصرية ، وفى الأنشطة الإقتصادية ذات الصلة بالنشاط الزراعى بغرض الوقوف على مدى ملائمته كقناة لمشاركة كل من الأطراف المشار إليها فى التخطيط للتنمية الزراعية ، وتحديد ملامح تطويره بما يحقق هذا الهدف ، فضلاً عن وضع التصورات الممكنة لتفعيل دور هذه الأطراف فى المشاركة للتخطيط للتنمية الزراعيـــة . وهنا يجدر التنويه إلى أن هدف الدراسة الحالية ينحصر فقط على التخطيط للتنمية الزراعية ولايتضمن التخطيط للتنمية الريفية بمفهومها المتكامل .

ولتحقيق الهدف من الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول إشتمل الفصل الأول منها على مقدمة عامة عن مفهوم ومبررات المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية والمشاكل والمحددات التى تواجه ذلك بعد تقديم لمبررات أو (ضرورة) الأخذ بنظام التخطيط للتنمية فى إطار نظام آليات السوق الحرة ، وعرض موجز للتجارب الدولية فى التخطيط للتنمية بغرض الخروج بالدروس المستفادة منها فى طرح تصورات الدراسة بشأن تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية .

أما الفصل الثانى من الدراسة فقد إشتمل على عرضاً موجزاً للإطار المؤسسى والتنظيمى فى قطاع الزراعة ، وفى الأنشطة الإقتصادية الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية متضمناً التعريف الموجز بإختصاصات ومسئوليات كل من مؤسساته ، إلى جانب النظام الحالى لإعداد الخطة الزراعية وعرض أهم إيجابياته وسلبياته ، تمهيداً لتحديد ملامح تطوير هذا الإطار على نحو يتسق مع متطلبات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية. أما الفصل الثالث فيشتمل على تصورات الدراسة بشأن أدوات تفعيل بعد المشاركة فى التخطيط للتنمية الزراعية متضمناً تصوراتها بشأن تطوير وإستكمال الإطار المؤسسى والتنظيمى اللازم لتحقيق هذا الهدف ومنتهياً بتصورات الدراسة بشأن نظام إعداد خطة التنمية الزراعية والتنسيق بين أطرافها فى هذا الشأن ولقد إنتهجت الدراسة أسلوب التحليل الوصفى والذى يستند على الأسس والمبادىء الإقتصادية ، وعلى نتائج الدروس المستفادة فى هذا الشأن والتى تشير إليها الكتابات الإقتصادية وأدبيات الموضوع .

ولقد شارك فى إعداد هذه الدراسة كل من أ.د. هدى صالح النمر (باحث رئيسى) ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانيه ، أ.د. محمد سمير مصطفى ، أ.د. عبد القادر محمد دياب المستشارون بالمعهد ، د. نجوان سعد الدين الخبير الأول بالمعهد ، كما عاون فى هذه الدراسة أيضاً أ. سحر البهائى الباحث بالمعهد . ولجميع هؤلاء ولكل من ساهم فى إعداد هذه الدراسة سواء فى مرحلة التحرير أو الكتابة الشكر ، والتقدير .

الفصل الأول

التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته

" إطار نظرى "

الفصل الأول

التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة وآلياته
" إطار نظرى "

1. مقدمـــة

شهدت فترة النصف الأخير من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية تنامى نظام الاقتصاد الموجه فى كثير من الدول النامية أمام قناعة حكومات هذه الدول بأهمية وضرورة الدور النشـــط للحكومـــات فى مجال التنمية ، وقيادتها لبرامج التنمية سواء من خلال ممارستها وبشكل مباشـــر للأنشـــطة الإنتاجيـــة والخدمية أو توجية نشاط القطاع الخاص عن طريق القرارات الأدارية الملزمة . ولقد أستندت حكومـــات هذه الدول فى أدارتها لعمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على وضع خطط شاملة ومكثفـــة للتنميـــة الإقتصادية والإجتماعية بغرض إحداث التغيرات الهيكلية المستهدفة والإسراع بمعدلات النمو الإقتصـــادى فى مجتمعاتها . ومع ذلك فإن السنوات الأخيرة من هذه الفترة قد شهدت ايضاً توجه أغلب دول الإقتصاد الموجه ومن بينها مصر نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحـــرة فى توجيـــة مواردهـــا الإقتصـــادية نحـــو الإستخدامات المختلفة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات الخاصة والعامة وفى مجالات الإســـتثمار ، والإنتاج ، والإستهلاك ولتساير بذلك النظم الإقتصادية فى مجموعة الدول الرأسمالية ، وبما يعكس تزايـــد القناعة الدولية بنظام آليات السوق الحرة .

إن التوجه الأخير للدول النامية نحو نظام آليات السوق الحرة لا ينفى حقيقة ضرورة تـــدخل الدولـــة ولأسباب كثيرة فى إدارة اقتصادها الوطنى ، كما لا ينفى حقيقة حتمية التخطيط كأداة لإدارة الإقتصـــاد الوطنى ، وإن إختلفت آلياته وأدواته عنه فى حالة نظام الإقتصاد الموجه . حيث يستند التخطيط فى ظـــل نظام آليات السوق الحرة على أسعار ومؤشرات السوق كآلية أساسية فى توجيه وتخصيص الموارد (كبديل للتخطيط الكمى لكل من مدخلات ومخرجات الإقتصاد الشامل فى ظل الإقتصاد الموجـــه) مـــع وضـــع السياسات والإجراءات المحفزة لكل من المؤسسات الخاصة والعامة على التوجه فى سلوكياتها فى الإتجاهات المرغوبة ، وإن تباينت هذه السياسات والأجراءات بين التجارب التخطيطية فى هذه الدول . ومـــن بـــين الآليات التى أعتمد عليها الكثير من هذه الدول فى تخطيطها للتنمية مشاركة أطـــراف التنميـــة فى وضـــع إستراتيجيات وخطط التنمية بها (مثل الكثير من دول شرق آسيا) .

ومع المرحلة الكبيرة التى قطعتها مصر فى توجهها نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة ، وبدأ خطواتها الأولى فى تطبيق نظام التخطيط بالمشاركة كان هدف الدراسة الحالية وفى هذا الفصل منها طرح تصوراتها عن التخطيط بالمشاركة ولآلياته على مستوى قطاع الزراعة سواء من حيث مفهوم المشاركة فى العملية التخطيطية ومبرراتها أو من حيث مجالات ودرجه المشاركة ومستوياتها أو من حيث أطراف وقنوات المشاركة فى العملية التخطيطية ثم آليات وأدوات تفعيل المشاركة فى التخطيط للتنمية فى هذا القطاع فى إطار نظرى تمهيداً لطرح تصورات الدراسة (فى الفصول التالية منها) بشأن تطبيق نظام التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة المصرية .

هذا ومع التسليم بأن التخطيط للتنمية بقطاع الزراعة لا يتم بمعزل عن التخطيط للتنمية بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية الأخرى ، كما تحكمة من ناحية أخرى طبيعة النظام الإقتصادى ، والنظام التخطيطى بالمجتمع ، فإن عرضاً موجزاً للتجارب الدولية فى التخطيط للتنمية ، مع عرض موجز لأوجه القصور فى نظام آليات السوق ومبررات التدخل الحكومى فى أدارة الإقتصاد الوطنى ، وحتمية التخطيط كأداة لأدارة الإقتصاد الوطنى قد يعكس بعض المؤشرات التى تفيد الدراسة الحالية فى طرح تصوراتها بشأن التخطيط بالمشاركة فى قطاع الزراعة ، وهو ما يعد هدفاً إضافياً لهذا الجزء من الدراسة .

٢. نظام آليات السوق الحرة وحتمية التخطيط للتنمية

إن فى تحولات دول التخطيط المركزى الشامل إلى مناهج تخطيطية تعطى لأسعار وآليات السوق دورها فى تخصيص الموارد وعلى نحو ما سبق ذكره قد يعكس تزايد القناعة الدولية بنظام آليات السوق الحرة . وتأتى هذه القناعة من أن آليات السوق الحرة تعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد فى الإنتاج بما يحقق أقصى عائد من الموارد المستخدمة وتجنب الفاقد فى استخداماتها وباعتبار أن آليات السوق الحرة تعكس الأسعار التى تعبر عن الندرة النسبية للموارد ، كما أن آليات هذه السوق تعمل على توجية الأفراد المستهلكين نحو تعظيم إشباعهم من الموارد المتاحة لديهم ، وهو يعنى فى النهاية تعظيم الرفاهية الإقتصادية بالمجتمع . وعلى الرغم من القناعة بأن نظام آليات السوق الحرة له أفضليته النسبية عن غيره من النظم من حيث تحقيق الكفاءة الاقتصادية إلا أن هذه القناعة لا يمكن توصيفها بالقناعة الكاملة ، إذ أن مثالية هذا النظام يصعب وجودها فى عالم الواقع خاصةً فى الدول النامية حيث قد لا تتوافر الشروط أو العوامل اللازمة لعمل هذه الآليات بكفاءة ، كما أن آليات السوق الحرة فى حد ذاتها تفشل فى التعامل مع بعض القضايا أو الجوانب الإقتصادية والاجتماعية الأخرى . وفى هذا الشأن

يمكن ذكر أهم جوانب القصور فى نظام آليات السوق الحرة والقضايا والجوانب الإقتصادية والإجتماعية التى يفشل فى التعامل معها فيما يلى[1]:

- ضعف فاعلية آليات السوق فى غياب إكتمال الأسواق (غياب أو النقص فى المعلومات الكاملة / صغر عدد المتعاملين فى هذه الأسواق من منتجين أو مستهلكين أو وسطاء / غياب التجانس فى السلعة المنتجة / وجود المعوقات أمام الدخول او الخروج من السوق .

- إحتمالات حدوث التقلبات فى نشاط الأعمال ، والأسعار والدخول وهو ما يعنى وجود عدم الاستقرار فى النشاط الإقتصادى بماله من انعكاسات على معدلات النمو الإقتصادى ، وعلى الجوانب الإجتماعية الأخرى .

- سوء توزيع الدخول بين أفراد وفئات المجتمع لأسباب كثيرة متنوعة (إختلاف الأفراد فى المواهب والمهارات – إختلاف الأفراد فى القدرة على العمل – إختلاف ملكية الموارد الرأسمالية بين الأفراد – إختلاف الأفراد فى القيام بالمخاطرة فى الاستثمار ... الخ) .

- عدم أو ضعف تعامل آليات السوق مع التأثيرات الجانبية للأنشطة الإقتصادية سواء كانت سلبية أو إيجابية ، وهو ما يعنى فى النهاية عدم تحقيق الكفاءة فى توزيع واستخدامات الموارد من المنظور القومى والإجتماعى .

- ضعف كفاءة تخصيص الموارد مع وجود الإحتكارات إلى جانب ما قد يصاحب ذلك ايضاً من إحتمالات ضعف كفاءة إنتاجية الموارد المستخدمة (لدى المحتكر) .

- ضعف فاعلية آليات السوق الحرة فى تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل ولأسباب متنوعة تعمل فى اغلبها إلى عدم تخصيص استثمارات كافية لغرض الاستهلاك فى المستقبل .

- إحجام المنشآت الخاصة عن الدخول فى مجال توفير الخدمات العامة والتى تتميز بخاصيتى عدم التنافس ، وعدم الاستثناء فى استهلاكها مما يلزم الحكومات بمسئولية توفيرها مما قد يضطرها إلى إتخاذ قرارات وإجراءات تتنافى وتحقيق الكفاءة الإقتصادية فى إستخدام الموارد .

---

١) William J. Baumal and Alans – Economics principals – Dryden press, U.S.A. 1994.